

# الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي

د. هاجر على محمد بخيت جبه

مديرة مركز الطالبات

جامعة امدرمان الإسلامية

## مستخلص الدراسة :

- تناولت الباحثة في هذه الدراسة الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الإقتصادي ، إنطلقت هذه الدراسة من إفتراض أساس هو أن تطبيق سياسة إعادة الهيكلة في السودان ترتبت عليه آثاراً إجتماعية أثرت سلباً على النسيج الإقتصادي السوداني بجميع مكوناته . وقد اشتملت الدراسة على تحديد مفهوم سياسة التحرير الإقتصادي، شروط المديونية الخارجية من صندوق النقد والبنك الدولي . أهداف سياسات التكيف الهيكلي ، ثم الآثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان . وتوصلت الباحثة الى نتائج هامة أكدت فرضية الدراسة الأساسية والفروض الفرعية، وأهم هذه النتائج :-
- ١ . سياسة تحرير الأسعار وتخفيض القيمة الحقيقية للأجور وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات وفرض الضرائب غير المباشرة أدت الى زيادة الفقر بالنسبة لغالبية المواطنين . وإستفاد من هذا الوضع كبار التجار .
  - ٢ . سياسة خصخصة المؤسسات زادت من
  - ٣ . إيقاف التعيينات الوظيفية أدت الى المزيد من البطالة خاصة وسط خريجي الجامعات .
  - ٤ . فتح الباب على مصراعيه للعمالة الأجنبية زاد من ضيق فرص العمل للعمالة المحلية.
  - ٥ . إنخفاض أو عدم وجود مصادر للدخل أدى الى تدنى في المستوى الغذائي والصحي والتعليمي والبيئة السكنية لشريحة كبيرة من المجتمع .
  - ٦ . إنتشار الجريمة العلمية والمخدرات وسط الشباب وظهور مشاكل سلوكية وأخلاقية وظواهر سلبية أثرت على النسيج الاجتماعي للمجتمع السوداني .
  - ٧ . هجرة الكثير من العقول المبدعة الى خارج السودان وإهدار خبرات قيمه .
  - ٨ . تحرير التجارة الخارجية ترتب عليه تراجع عن حماية صغار المنتجين وتوقف الكثير من المصانع المحلية عن الإنتاج .
- ٢ . سياسة خصخصة المؤسسات زادت من

## Abstract

In this study, the researcher investigates the social impacts of free economy policy.

The basic hypothesis is that the application of restructuring policy in Sudan entails social impacts that had, negatively, influenced the social fabric as a whole.

The study includes setting the frame of free Economy policy , foreign Debt conditions related to the monetary fund and the National Bank , and the aims of restructuring policies in Sudan .

The results are important and assured basic and sub-hypotheses .The most important of these results are the following:-

1- Free Pricing System Policy, the Reduction of wages real value, cancelling of services and commodity support, setting indirect taxes led to high increase of poverty level for the majority of citizens. This situation brought

benefits to great tradesmen .

2-Privitization of institutes & firms increased rate of unemployment.

3- Unemploying graduates in civil service increased unemployment among university graduates .

4- Giving the whole chance for foreign labour reduced chances for home labour.

5-Shortage of income led to the diminishing of food, hygiene , education and living status .

6-Excessive crime and drugs among youngsters , and the emergence of behavioural problems and negative convictions had influenced the Sudanese social fabric .

7- The negative impact of the immigration of scholars who have wide experience .

8- Free Foreign Trade entails the cancelling of supporting young traders and many domestic factories stop working .

## مقدمة:

فقط تطبيق سياسة التحرير الإقتصادي في رأى  
الكاتبة أدت إلى :

١. خلخلة النسيج الإجتماعى السودانى  
وتكريس القيم المادية .

٢. تحويل قطاعات كبيرة من المجتمع الى  
بند العطالة .

٣. إغراق الأسواق ببضائع منتهية  
الصلاحية أحياناً .

٤. تحويل المواطنين والمنتجين إلى  
إستهلاكين .

٥. محاربة الإنتاج المحلى .

٦. المضاربة في الأسواق .

المنهج المستخدم :

هذه الدراسة هي دراسة وصفية تحليله  
تقوم على منهج دراسة الحالة .

أدوات جمع البيانات :

المقابلة المقننة والملاحظة العلمية البسيطة .

هيكل الدراسة :

١. تحديد المفهوم .

٢. شروط المديونية الخارجة من صنوق  
النقد والبنك الدولي .

٣. أهداف سياسة التكيف الهيكلي .

٤. الآثار الإجتماعية لسياسة التحرير  
الإقتصادى .

٥. النتائج والتوصيات .

٦. السياسات التي وضعتها الدولة لمعالجة  
الآثار المترتبة على سياسة التحرير  
الاقتصادي .

لقد شهد العالم العربي في القرن الماضي  
عدة تغيرات إقتصادية نتيجة لتطبيق سياسة  
التحرير الإقتصادى خاصة فيما يتعلق منها  
بتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات  
الدولة والسياسة المالية . جاء ذلك بعد  
أزمات إقتصادية قوية تعرضت لها الكثير من  
البلدان العربية ومن بينها السودان . وهو  
الامر الذي أدى إلى التفكير في إعادة الهيكلة  
الاقتصادية عن طريق تحرير أسعار السلع  
والخدمات ورفع وإلغاء الدعم الحكومي  
للسلع الأساسية واليومية للمواطنين مثل  
السكر والخبز والزيت والشاي والصابون  
والأرز والعدس والغاز .... الخ مما ترتب عليه  
آثار إجتماعية سالبة على حياة المواطنين في  
السودان وخلخلة النسيج الاجتماعي .

موضوع الدراسة :

الموضوع الأساسى لهذه الدراسة هو محاولة  
تحديد الآثار الإجتماعية التي ترتبت على  
تطبيق سياسة التحرير الإقتصادى في  
السودان .

فروض الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرض أساسى تنبثق  
منه فروض فرعية . والفرض الأساسى هو  
أن تطبيق سياسة التحرير الإقتصادى في  
السودان أدت الى آثار إجتماعية سالبة من  
الصعب إيجاد معالجات لها .

## أولاً : مفهوم سياسة التحرير الإقتصادي :-

هي السياسات التي تتبعها الدولة وتهدف الي تحرير الإقتصاد وزيادة الرفاهية الإقتصادية وذلك عن طريق تحرير القطاع الخاص من تدخل الدولة في أسواق المال والسلع النهائية والعمل<sup>(١)</sup> مع وجود رقابة حكومية وإدارية على النشاط الاقتصادي الخاص ، بالإضافة إلى تقليل حجم القطاع العام عن طريق الخصخصة<sup>(٢)</sup>.

كما تُعرف سياسة التحرير الاقتصادي بأنها مجموعة الإجراءات الاقتصادية الموصى بها من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والتي تهدف إلى الوصول بالاقتصاد إلى حالة الاستقرار من خلال معالجة الإختلالات المالية والنقدية التي يعاني منها ، وكذلك تحقيق نمو مستمر عن طريق إجراء تعديل على هيكل هذا الاقتصاد<sup>(٣)</sup>.

## ثانياً : شروط المديونية الخارجية من صندوق

### النقد والبنك الدولي :-

تعتبر سياسات التكيف الهيكلي سياسات حديثة نسبياً حيث إرتبطت نشأتها بتفجر أزمة المديونية الخارجية التي إجتاحت البلدان النامية منذ العام ١٩٨٢ بإعلان المكسيك ، ومن ثم بعض دول أمريكا اللاتينية وأفريقيا ، إضافة إلى دول من آسيا عن عجزها عن القدرة على سداد ديونها الخارجية<sup>(٤)</sup>. هذا وقد أثارت هذه السياسات جدلاً كبيراً من حيث أهدافها وإجراءاتها والنتائج

المرتتبة عليها . هذا الجدال كان يدور حول الدعوة المتزايدة للتحرير الإقتصادي وإلى الخصخصة كأدوات أساسية للعولمة . لذلك حاولت الدول التي لها قوة إقتصادية عالمية كبيرة أن توجه إقتصاديات العالم نحو ذلك الهدف وقد تمثلت سياسة تحرير السوق في تقليص دور الدولة كموفر للخدمات وتوسيع فرص القطاع الخاص عن طريق بيع مؤسسات الدولة للقطاع الخاص وتحرير السوق<sup>(٥)</sup>.

ففي عام ١٩٨٢م بلغت مديونية البلدان النامية حوالي ٥٧٥ مليار دولار مقارنة بـ ١٠٩ مليار في العام ١٩٧٣م<sup>(٦)</sup>.

وفى نفس العام أعلنت عدد من الدول عن توقفها عن سداد الديون بسبب أزمات إقتصادية تمر بها مما ترتب عليه المزيد من الشروط المشددة في منح القروض . وأصبح الشعار المرفوع هو شعار لا توجد وجبة مجانية .

فشروط صندوق النقد والبنك الدولي تظل شروطاً عادية لو كانت الدول مواظبة على السداد ولكن لو تعثرت لأي سبب عن السداد أو أنكرت هذا الدين فهي تكون عرضة لعقوبات سياسية وإقتصادية قاسية وربما تجاوز ذلك الي التدخل عسكري ضدها بطريقة أو أخرى ، أوقد تلجأ الدولة إلى إعادة جدولة ديونها الخارجية . ويتم ذلك بالذهاب إلى نادي باريس للبدء في رحلة جديدة لإعادة جدولة الديون تختلف عن الشروط الأصلية التي

### سياسة الخصخصة؛

وتسعى إلى أن يغطي دور القطاع الخاص ويحل محل القطاع العام في النشاط الاقتصادي مما يؤدي إلى تراجع دور الدولة ويتم ذلك عن طريق بيع مشاريع القطاع العام الخاسرة إلى القطاع الخاص لتشغيلها على أساس تجارى بهدف زيادة الربح .

### ج . تحرير التجارة الخارجية؛

ونلك بإلغاء القيود على المدفوعات الخارجية وإلغاء إتفاقيات التجارة وخفض الرسوم الجمركية وتشجيع التصدير .

### ثالثاً : أهداف سياسات التكيف الهيكلي ؛

ويشمل ذلك

١ - تحرير أسعار السلع والخدمات بالانتقال من سياسة التسعير الاجتماعي إلى سياسة التحرير الاقتصادي . وذلك من خلال إلغاء الدعم الحكومي للسلع والخدمات .

٢ - تحرير التجارة الخارجية ونلك بإلغاء القيود غير السعرية على الواردات .

٣ - تقليص قائمة الحظر المطلق على بعض الواردات .

٤ - خصخصة القطاع العام بيعاً أو تأجيراً أو مشاركة<sup>(٩)</sup> .

كما تستهدف سياسة إعادة الهيكلة تحرير الاستثمارات وإلغاء القيود الطارئة للمستثمرين<sup>(١٠)</sup> .

بناءً عليها تم تقديم القروض ويتم نلك من خلال خطوتين أساسيتين هما:

١- إتفاق الدول المدينة على برنامج إصلاح إقتصادي وتصحيح هيكلي مع صندوق النقد الدولي . هذا البرنامج يضم وصفة علاجية في صورة حزم من السياسات الإقتصادية تتعهد الدولة المدينة بالإلتزام بها على مراحل ، فكلما أنجزت مرحلة حصلت على تسهيل من الصندوق لإستكمال المرحلة التالية بغض النظر عن تأثير هذه البرامج على المستقبل الاقتصادي للدولة المدينة أو على مستوى معيشة مواطنيها<sup>(٧)</sup> .

٢- الحصول على موافقة جماعية من الدول الأعضاء بنادي باريس على شروط إعادة الجدولة وهى الشروط التي سوف تدور حولها المفاوضات الثنائية بين المدينين وكل دولة دائنة على حده<sup>(٨)</sup> .

ومن هنا يبدأ التدخل الخارجي في الشؤون الاقتصادية للدول المدينة، هذا وقد حدد صندوق النقد والبنك الدولي ثلاث آليات لتنفيذ شروطه وهى :-

### تحرير الأسعار؛

ويتضمن ذلك تحرير أسعار السلع والخدمات ومستلزمات الإنتاج والحد من تدخل الدولة في تحديد الأسعار أو التسليم الإجباري للمحاصيل وتحرير أسعار الفائدة وتوحيد أسعار الصرف وإلغاء الحد الأدنى للأجور .

## رابعاً : الأثار الاجتماعية لسياسة التحرير الاقتصادي في السودان :

الذين يغرقون الأسواق بالسلع فيما يسمى بسياسة الإغراق .

من كل ذلك توصلت الباحثة إلى الآتي .:

١- الشعار المرفوع « لاتوجد وجبه مجانية » يتناقض تماماً مع أحكام الدين الإسلامي التي تحض على إطعام المسكين والجائع وابن السبيل ومع صيغ التكافل والزكاة ويقابله تماماً شعار لا يوجد جائع في بلاد المسلمين .

٢- من أهداف سياسة التحرير الإقتصادي تحقيق التوازن بين العرض الكلى والطلب الكلى للسلع والخدمات ولكن لو عدنا إلى الواقع لوجدنا أن العرض أصبح أكبر من الطلب وأن هذه السياسة أدت إلى إغراق

السوق بكميات كبيرة من السلع وتحويل المواطنين إلى مستهلكين أكثر منهم منتجين هذا اضافة الي ظهور بنود انفاق جديدة بعد سياسة اغراق السوق مثل الصرف على الاتصالات والمطاعم والفنادق والترويج وأصبحت هذه البنود خصماً على ميزانية الأسرة وتشكل ضغطاً عليها<sup>(١)</sup> كما حاربت صغار المنتجين لوجود منافسة قوية من حيث نوعية السلع والجودة للمنتجات القادمة من خارج السودان وتراجعت تلقائياً الحماية والدعم الذي كانت تقدمه الدولة لصغار المنتجين قبل تطبيق سياسة التحرير. مما أدى إلى وجود طبقتين متميزتين تماماً. طبقة تأثرت بسياسة التحرير وتحسن وضعها الاقتصادي وزادت ثروتها مقابل

لتحديد الأثار الاجتماعية لهذه السياسات لابد من وضع مقياس نقيس به القرب أو البعد أو مؤشرات محدده بناءً عليها يمكن تحديد هذه الأثار بإعتبارها آثاراً إيجابية أو سلبية ، ولا أجد إلا المؤشرات التي حددها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي كمقياس يتحدد بناءً عليه النتائج المترتبة على تطبيق هذه السياسات وهذه المحددات هي ذات المحددات الواردة في أهداف سياسات التكيف الهيكلي.

وقد استخدمت مقدمة هذه الورقة الأهداف كمقياس كما إستخدمت أداة الملاحظة العلمية والملاحظة بالمشاركة كأدوات لتحديد الأثار الاجتماعية ، بإعتبار أن مقدمة الورقة عاشت هذه الظروف منذ بدايتها في فترة الحكم المايوى والى الآن ، منذ تقديم الدعم للسلع والخدمات إلى رفع الدعم عن السلع والخدمات . أما فيما يختص بتحرير التجارة وخصخصة مؤسسات القطاع العام فلقد لجأت الباحثة إلى إجراء مقابلات مقننة مع بعض الأشخاص الذين قادوا عملية الخصخصة والبعض الذي اكتوى بنار الخصخصة.

فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية وإلغاء القيود غير السعرية على الواردات تمت الاستعانة بأراء عدد من كبار التجار

منها<sup>(١٣)</sup>. وفي السودان حدث نمو إيجابي في الناتج المحلي من حوالي ٣٢ مليار دولار الى ٦٢ مليار دولار في الفترة من ٢٠٠٥-٢٠٠٨ م وقد تجاوز معدل النمو السنوي ٧٪<sup>(١٤)</sup>

ونتيجة لسياسة التحرير الاقتصادي تم تقليص دور القطاع العام الذي يملك معرفة أوسع باحتياجات المواطنين وإمكانيات المجتمع عبر تصورات وأهداف بعيدة وقريبة المدى ولديه خبرات متراكمة في مجال إدارة الاقتصاد والتنمية رغم وجود بعض الممارسات التي تعتبر غير صحيحة أحيانا الا أنه كان يمكن تجاوز هذه الممارسات عن طريق الإصلاح الإداري والمراقبة والتقييم المستمر .

ورغم ذلك فإن الصندوق والبنك يصران على سلامة سياسات التكيف من الناحية الفكرية والنظرية وأن الفشل الذي لازم هذه السياسة في جوانب منها إنما يعود لعدم إلزام الدول المتبنية لهذه السياسات بتطبيقها بصورة تضمن فعاليتها، إضافة لعوامل خارجية مثل الظروف البيئية وشروط التبادل التجاري<sup>(١٥)</sup>.

وبعيداً عن الجدل القائم فإن سياسة تحرير الأسعار وتخفيض القيمة الحقيقية للأجور وإلغاء الدعم عن السلع والخدمات بالإضافة لتخفيض العملة وفرض الضرائب غير المباشرة أدت إلى زيادة الفقر بالنسبة لغالبية المواطنين وأصبح المستفيد هم كبار

فئة أخرى وصلت إلى حد الفقر. ذلك لأن من آليات تنفيذ شروط الصندوق والبنك الدولي تحرير الأسعار وتحرير سعر الفائدة وإلغاء وجود حد أدنى للأجور مما أدى إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات الامر الذي أثر تأثيراً مباشراً على محدودي الدخل وأدى إلى تدهور أحوالهم المعيشية بدليل انخفاض استهلاك الأسرة من الأغذية والمشروبات من ٦٢,٢٪ الى ٥٢,٩٪<sup>(١٦)</sup> ففيما نجد أن من بين أهداف سياسة التحرير أن يحدث نمو إقتصادي عن طريق تشجيع الإستثمار في المشاريع الإنتاجية وجذب رؤوس الأموال الأجنبية للمزيد من التنمية ، فما حدث هو العكس فصغار المنتجين توقفت مشاريعهم وبدأ الاستثمار الفعلي برؤوس الأموال الأجنبية التي تديرها شركات كبرى صرفت النظر عن العمالة المحلية الوطنية مما أدى إلى إفقار المواطنين المحليين وإلى المزيد من البطالة وسط قطاعات كبيرة من المجتمع ترتب على ذلك فقدان أشخاص اصحاب كفاءات ماهرة ومدربة نتيجة لتوقف المصانع خاصة مصانع النسيج والمعلبات والزيوت الخ..»

أما على صعيد النمو والاستثمار وبرغم حصول زيادة في النمو ومعدلات الإذخار فإن أيّاً من تلك البلدان لم يشهد نمواً سريعاً ، بل إن مساهمة الاستثمار في الناتج المحلي الاجمالي لم تشهد زيادة إلا في عدد قليل

تخفيض الفقر على المدى الطويل بعد أن يأخذ الاقتصاد مسار النمو المطرد<sup>(١٧)</sup>. فقد تم بيع معظم مؤسسات القطاع العام الى مستثمرين من خارج السودان وبعض المستثمرين من الداخل، وأدى هذا الى تعزيز رأس المال الأجنبي وسيطرته الى حد كبير على الاستثمار بالداخل والنشاط الاقتصادي بصفة عامة.

ولتطبيق سياسة التكيف الهيكلي وتخفيض الإنفاق العام التي تسعى الدولة لتحقيقها يتم اللجوء إلى إحدى الطريقتين أو كليهما « إبطاء أو إيقاف التعيينات في القطاع العام، أو تسريح جزء من العمالة الموجودة<sup>(١٨)</sup> مما أدى إلى عدم التوسع في التوظيف وتسريح العاملين في مؤسسات القطاع العام التي تمت خصخصتها ولم يبق القطاع الخاص الذي يعتمد على الربحية بتوفير وظائف تساعد في تقليل حدة البطالة، ترتب على ذلك آلاف الموظفين والعمال الذين تم إنهاء خدماتهم وعقوداتهم في شركات ومصانع ومؤسسات كانت مملوكة للدولة تمت خصخصتها، وكمثال للمؤسسات التي طالتها يد الخصخصة بنك الخرطوم وبنك الشعب وبنك النيلين وبعض المصانع وشركة سودانير والآخرى كانت الناقل الوطني الذي تنتشر من خلاله في المطارات العالمية وبه عدد كبير من الموظفين والعمال الذين لم يتم الإستعانة إلا بالعدد القليل منهم بعد

المنتجين والتجار مما أدى إلى تعزيز وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، فهذه الفئة لدى معظمهم مدخرات بالعملية الأجنبية في بنوك عالمية خارجية مما يجعلها لا تتأثر كثيراً بما يحدث بل يزداد وضعها تحسناً لأن معظم هؤلاء الرأسماليين بدأوا في الإتجار بالعملية الصعبة والاستيراد من الخارج. ولديهم من المدخرات بالعملية الوطنية ما يمكنهم من تعويض خسائرهم نتيجة لانخفاض قيمتها وفي مقابلة مع أحد كبار التجار ذكر أن الفرق بين تسعير العملة الصعبة والمحلية عاد عليه بالملايين، بالإضافة إلى أنه كانت لديه بضائع مخزنة بالمخازن فأدى تحرير الأسعار الى مضاعفة أرباحه بالملايين مما نقله نقلة كبيرة في مجال العمل التجاري.

إذا ترتب على ذلك أن الخاسر الرئيسي جراء تحرير الأسعار هو المواطن البسيط الذي أصبح لا يستطيع شراء حاجاته الأساسية لارتفاع الأسعار ومحدودية الدخل. فرغم الوفرة لكل السلع في الأسواق فقد بدأ الرقم القياسي للأسعار ينمو بدرجة أعلى من معدل نمو الرقم القياسي للأجور منذ ٢٠٠٦م وترتب على ذلك تراجع القوة الشرائية والأجور الحقيقية<sup>(١٩)</sup>.

٣- خصخصة مؤسسات القطاع العام :

وقد أدت هذه السياسة إلى ارتفاع نسبة البطالة<sup>(٢٠)</sup> كان من المفترض أن تؤدي هذه العملية إلى تعزيز فرص العمل وبالتالي



الشهادات التي حصل عليها. فهناك الأطباء الذين يعملون سائقي اجرة والمهندسين الذين يبيعون الفول والطعمية وغيرهم من التخصصات التي كان يمكن أن يكون لها عطاء في التنمية ولكن أهدرت قدراتهم ومهاراتهم مما جعلهم يراحمون غيرهم ممن هم أقل منهم حظاً في التعليم في مجالات عملهم. وفي مقابلة مع أحد كماسرة الحافلات في خط الثورة بالنص ذكر أنه خريج كلية الهندسة جامعة السودان وقد إنتظر أربعة سنوات كان يداوم فيها يومياً على قراءة الصحف للبحث عن عمل بعد أن يئس من لجنة الاختيار وفي نهاية الأمر تناسى تماماً أنه حاصل على بكالوريوس هندسة وواصل في عمله في المواصلات. صاحب ركشة ذكر أنه طبيب في فترة الامتياز وأن أهله صرفوا عليه حتى يتخرج ويساعد الأسرة وما يحصل عليه من المستشفى لا يكفيهِ لنفسه فلجأ للعمل في أوقات فراغه لمساعدة أسرته وقس على ذلك.

٤- ونتيجة لانخفاض أو عدم وجود مصادر للدخل ترتب على ذلك تدنى في المستوى الغذائي والصحي والتعليمي والبيئة السكنية مما أدى الى انتشار أمراض سوء التغذية وإرتفاع معدل الوفيات وعدم القدرة على الحصول على الاحتياجات الأساسية وضعف القدرة على الانخار .

٥- كما ترتب على ذلك ظهور الجريمة العلمية

الخصخصة وتم تسريح بقية العاملين من مختلف التخصصات والخبرات وأضيف الآلاف إلى بند العطالة.

أما سياسة إيقاف التعيينات فقد أدت إلى المزيد من البطالة خاصة وسط خريجي الجامعات التي انتشرت بصورة كبيرة في كل ربوع السودان والتي تخرج سنوياً آلاف الخريجين إلى الشارع بينما سوق العمل لا يستوعب إلا القليل منهم بمختلف تخصصاتهم في الوقت الذي إنفتح فيه الباب على مصراعيه للعمالة الأجنبية الوافدة لأنها رخيصة ولأن سوق العمل أصبح يركز على الربح وتحقيق أعلى معدلاته أيضاً نتيجة لذلك أصبح هناك تفاوتاً في الدخل بين الفئات الغنية في المجتمع وبين ذوى الدخل المحدود ومن هم في دائرة الفقر ودون مستوى الفقر مما أدى إلى تذويب الطبقة الوسطى في الطبقة الفقيرة وأصبح هناك طبقتان متميزتان طبقة عليا تملك كل وسائل الإنتاج وتحكم فيها وتملك رأس المال والثروة وطبقة فقيرة لا تملك شيئاً وتدفع ثمن سياسة التحرير الاقتصادي وترتب على ذلك إفقار غالبية سكان المجتمع إما نتيجة مباشرة لخصخصة المؤسسات الحكومية أو نتيجة لوقف التعيينات وتحويل قطاع الشباب خاصة إلى مجموعة عاطلين يتكدسون في أركان الشوارع والأزقة ومن وجد فرصة عمل فهو محظوظ حتى لو كان براتب لا يرقى لمستوى

لها نتيجة عدم وجود دخل ثابت للأسرة حيث يتم أحياناً الاستغناء عن كل من الزوج والزوجة. ونتيجة لهذا كثرت الامراض النفسية والعضوية وزادت معدلات الطلاق والتفكك الأسرى.

٨- كما أدت سياسة التحرير الاقتصادي الى تركيز التنمية خاصة المشاريع الصناعية منها في ولاية الخرطوم تحديداً وبالتالي أصبحت منطقة جاذبة وأصبح الريف منطقة طاردة وترتب على ذلك هجرة أعداد كبيرة من المواطنين من الريف الى الحضر وأدت هذه الهجرات الى تريف المدن والى وجود علاقات غير متوازنة وغير مخططة مما أثر في التركيبة السكانية داخل ولاية الخرطوم وزاد من الشعور بالظلم والعزل والغبن والإحساس بالدونية وتدنى المستوى الإقتصادي وشكل كل ذلك محفزات للسلوك العدواني والميل الى العنف والدليل على ذلك أحداث الشغب عند وفاة جون قرنق وأحداث امدرمان في مايو ٢٠٠٨م كما أن هذه الهجرات أدت الى الخروج من قطاع الزراعة كلياً والانخراط في المهن الهامشية مما زاد من معدل الفقر وسط المهاجرين والنازحين .

٩- أدت عملية الخصخصة إلى ظهور المهن الهامشية في المجتمع حيث لم يجد الكثيرون فرصة للرزق إلا عن طريق هذه المهن وهي مهن استوعبت عدداً مقدراً من خريجي الجامعات.

المنظمة وإنتشار المخدرات وسط بعض قطاعات الشباب نتيجة الإحباط وظهور مشاكل سلوكية وأخلاقية وظواهر سلبية في المجتمع السوداني لم تكن موجودة من قبل مثل اللجوء إلى الشعوذة والدجل ، وتنظيم شبكات للممارسات غير الأخلاقية وانتشار الفساد المالي والسياسي وزيادة نسب التعدي على المال العام..الخ كل ذلك جعل النظام السياسي يقف عاجزاً عن استيعاب الخطوات السريعة للتغيير الاجتماعي نتيجة الزيادة الكبيرة في أعداد العاطلين والمهمشين اجتماعياً جراء سياسة التحرير الاقتصادي.

٦- أيضاً ترتب على عدم وجود فرص للتعيين الوظيفي بالداخل هجرة العقول إلى خارج السودان وتمثل ذلك في هجرة أعداد كبيرة من الشباب حديثي التخرج وعملهم في مهن لا تناسب تخصصاتهم بالخارج سواء كان لدول الخليج أوالسعودية أو لغيرها من الدول الأوروبية والأمريكية وكان يمكن الإستفادة منهم بالداخل في إدارة عجلة التنمية في مهجرهم نجد ان أغلبهم يعمل في مهن متدنية الدخل ولكن هذه المهن توفر لهم الإحساس النفسي بأنهم يعملون وذلك أفضل من الوجود بالسودان بدون عمل.

٧- كما ان تسريح أعداد كبيرة من الموظفين في مؤسسات القطاع العام نتيجة لعملية الخصخصة أدى إلى إهدار خبرات قيمة الامر الذي ترتب عليه مشاكل أسرية لا حد

في جميع المجالات<sup>(٢٢)</sup> وترتب على ذلك تراجع دور الدولة عن حماية صغار المنتجين ودعم الفئات الفقيرة وتشريد أعداد كبيرة من المواطنين في مؤسسات القطاع العام مقابل زيادة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي والذي أصبح يقوم تلقائياً بدور كبير في عمليات الإنتاج والتصدير والتحكم في السوق وتعيين عدد قليل من الموظفين لأداء أدوار إنتاجية متعددة مما زاد من تدهور وسوء أحوال الطبقات المتوسطة والفقيرة والمحدودة الدخل، كل ذلك أدى إلى تفاقم الآثار الاجتماعية بصوره كبيرة في كل الدول التي تبنت برامج إعادة الهيكلة كما أدت إلى زيادة التدخل الأجنبي بطريقة غير مباشرة في سياسات الدولة وتحديد أنماطها الاقتصادية وحتى العسكرية حيث تطالب هذه السياسات الهيكلية بتقليل الإنفاق العسكري، مما يعزز التبعية للخارج. ويرى بعض الباحثين أن سياسة التكيف الهيكلي هي بمثابة «إعادة إنتاج النظام العالمي القائم كنظام استقطاب دولي للثروة الحضارية» ويتمثل ذلك «في تفضيل الزراعة على الصناعة وتفضيل القطاع الخاص على القطاع العام وتفضيل الأجنبي على الوطني، وتفضيل الأنشطة التجارية على الأنشطة الإنتاجية، وتغلب قوى السوق على التخطيط<sup>(٢٣)</sup> مما ترتب عليه أيضاً تحول السودان لسوق كبير لمخلفات الصناعة والتجارة من جميع الدول،

١٠- رفع الدعم عن السلع والخدمات في ظل محدودية الدخل أو عدم وجوده وزيادة التضخم أدى إلى ظروف معيشية صعبة حيث تأثرت بذلك أغلب الأسر وأصبحت غير قادرة على تلبية إحتياجاتها الرئيسية. مما أثر سلباً على المستوى الغذائي والصحي والتعليمي لأفرادها فقد أنخفضت نسبة إنفاق الأسر على الطعام والشراب من ٦٢٪-٥٢٪<sup>(٢٤)</sup> فالأسر الفقيرة والمتوسطة تنفق ٥٨٪ على الطعام والشراب و٣٠٪ من دخل الأسرة على السكن<sup>(٢٥)</sup> فماذا تبقى من ميزانية الأسرة لبنود الإنفاق الأخرى؟ مع العلم أن أسعار المواد الغذائية في حالة ارتفاع متواصل فقد إرتفع سعر جوال الذرة من ٣٩ جنيتها الى ٨٣ جنيتها بين عامي ٢٠٠٧-٢٠٠٨ م ، والقمح من ٦٩ جنيتها الى ١٢٤ جنيتها ، والدخن من ٥٧ جنيتها الى ١٠٦ جنيتها<sup>(٢٦)</sup> علماً بأن المرتبات ظلت ثابتة للعاملين بالإضافة الى شرائح أخرى ليس لها دخل ثابت مما تسبب في ظروف معيشية صعبة.

١١- فيما يتعلق بتحرير التجارة الخارجية فقد قامت هذه البرامج على مايسمى بسياسة «الامتصاص والاقتناص» أي إمتصاص فائض الطلب وزيادة الاحتياطات الرسمية من العملات الأجنبية كضمان لسداد الديون ورفع الجدارة الائتمانية للدولة واقتناص فرصة تعثر الدولة المدينة لإلزامها بإتباع آليات السوق وسياسات التحرير الاقتصادي

نوع العمل فالكل أصبح يعمل لكي يعيش إذا وجد فرصة للعمل.

٢- إنتهت الإنكالية على عائل واحد داخل الأسرة وأصبح جميع أفراد الأسرة يعملون، وأحياناً حتى الطلبة لدفع المصاريف الدراسية .

٣- دخول التكنولوجيا لكافة مجالات العمل والإنتاج وإنتشار أجهزة الحواسيب والنت مما جعل العالم قرية صغيرة.

### النتائج:

١- الفقر : أدت سياسة التحرير الإقتصادي وإعادة الهيكلة إلى انتشار الفقر في السودان وإرتفاع مستوى المعيشة خاصة لطبقة محدودي الدخل والأسر الفقيرة .

٢- رفع الدعم عن السلع الأساسية والخدمات وهو ما يسمى بالإحتياجات الأساسية للحياة ترتبت عليه آثار صحية وغذائية مدمرة . وحول بعض الفقراء الى متسولين حتى يتمكنوا من إعالة أسرهم .

٣- خصخصة المؤسسات أدت الى تشريد آلاف العاملين في مؤسسات القطاع العام وتحويلهم الى بند العاطلين كما أدت الى إهدار خبرات تراكمية في المجالات المختلفة .

٤- تحرير التجارة الخارجية من القيود أدى الى تحويل السودان الى سوق كبير لسلع استغرازية ومنتجات رخيصة عملت علي تدمير الانتاج المحلي.

٥- تحرير الأسعار أدى الي وفرة كبيرة

حيث نشهد اليوم الترويج لكل شئ من أثاثات وملابس مستعمله وغير مستعمله ومأكولات ومشروبات سارية ومنتھية الصلاحية وأصبح السوق كمقلب للقمامة . بينما توقف الإنتاج تقريباً سواء الصناعي أو الزراعي، وحتى الذي يعمل منه فتكلفة الإنتاج بالداخل أعلى من نفس المنتج الذي يأتي من الخارج مع ضعف جودة المحلي الامر الذي ادي الي إفلاس شريحة كبيرة من الرأسمالية الوطنية وإشهار إفلاس أعداد كبيره من الشركات والمصانع والمزارع .... الخ

١٢- هذه التغيرات التي حدثت بعد الأخذ بسياسات التحرير الإقتصادي تبعها إختلال كبير في القيم وإهتزاز قوي فيها، فقد تحول معظم المواطنين في المجتمع خاصة من ولد في ظل سياسة التحرير الاقتصادي من الحياة الجماعية التي تسمو فيها قيم التكافل والتكامل إلى الحياة الفردية ،تحولوا من النحن إلى الأنا ، و طغت المادة على كل القيم الإيمانية والعاطفية . وسيطرت النظرة المادية على كل شئ وأصبح من يملك المال هو الذي ينال رضا الآخرين .. مما ترتب عليه إشكالات أسرية وقيمية وأخلاقية عديدة .

### إيجابيات سياسة التحرير الاقتصادي :

رغم كل هذه الآثار المحبطة لسياسة التحرير الاقتصادي الا ان هناك بعض الإيجابيات في المجتمع منها:

١- تعزيز قيمة العمل كقيمة بغض النظر عن

السياسات التي وضعتها الدولة لمعالجة الآثار المترتبة على سياسة التحرير الاقتصادي ، بما أن من مقاصد الشريعة الإسلامية حفظ الانسان في كلياته الخمس (الدين والنفس والنسل والمال والعقل) حفظاً له وتكريماً فقد ألزم التشريع الدولة الإسلامية بمعالجة مشاكل الشرائح الضعيفة في المجتمع ، لهذا فقد عملت الحكومة علي وضع السياسات وتحويلها الى برامج تهدف الي وضع معالجات لمشكلة الفقر وبالتالي معالجة الآثار المترتبة على تطبيق سياسة التحرير ومن ذلك :

- ١- برنامج النفرة الزراعية وما صاحب ذلك من دعم وتوفير لمدخلات الإنتاج بما في ذلك الأسمدة والبذور المحسنة .
- ٢- توفير السكن الشعبي والسكن الاقتصادي والتمويل العقاري للمباني فيما يسمى بمشروع تطوير المأوى حيث إتضح أن السكن يمثل ٣٠٪ من إنفاق الأسر الفقيرة .
- ٣- تفعيل ديوان الزكاة حيث بلغ عدد المكفولين من الأيتام والطلاب وخلافهم أكثر من ٤٠٠ ألف<sup>(٢٤)</sup> .
- ٤- الاهتمام بشريحة الطلاب حيث انهم من الشرائح الكبيرة في المجتمع لذلك فقد تم إنشاء المدن الجامعية لإسكان الطلاب والطالبات مع تقديم بعض الدعم في شكل كفالة ولكنها تظل محدودة وغير كافية .
- ٥- تحسين وزيادة الحد الأدنى للمعاش

للمنتجات في الأسواق ولكن في ظل الفقر ومحدودية الدخل فقد رافق ذلك ركود في الأسواق ، فكل شيء موجود ومتوفر ولكن ليس لدى الأغلبية القدرة على الشراء .

٦- تدفق رأس المال الأجنبي أدى الى إزدهار التجارة والاستثمار ولكن في نفس الوقت كان خصماً على صغار التجار والمنتجين في السودان وأحياناً يكون هناك تفضيل لرأس المال الأجنبي على المستثمرين من السودانيين حيث توفر لهم الضمانات والتسهيلات والإعفاءات .

٧- خطاب حسن النوايا الذي بناءً عليه تتم جدولة الديون الخارجية يمثل كرتاً أحمر يرفع في مواجهة الدولة في أي وقت مما يقلل من هيبة الدول ويجعل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أوصياء على الإقتصاد السوداني ويتحكمون فيه .

٨- بصورة عامة ادت سياسة إعادة الهيكلة إلى تعزيز التبعية للخارج .

٩- احلال العمالة الأجنبية محل العمالة السودانية أدى الى منافسة الأجنبي للعامل السوداني في لقمة عيشه وحولت آلاف المواطنين الذين تم الاستغناء عنهم بالإضافة الى آلاف الحزريجين الى جيش من العاطلين .

١٠- أدت هذه السياسة الى اختلال كبير في القيم والمبادئ وإلى خلل كبير داخل الأسرة وبالتالي الى مشاكل إجتماعية لاحد لها في المجتمع السوداني .

- ٣- لتشجيع الإنتاج المحلي لابد من رفع أسعار السلع المستوردة وتشجيع الصادرات وإعادة ترتيب الأولويات ومحاربة سياسات الاغراق.
- ٤- الاستمرار في دعم الشرائح الفقيرة وتشجيعها على الإعالة الذاتية عن طريق مدنها بوسائل الإنتاج التي تناسب قدراتها ومهاراتها وتشجيع مشاريع الأسر المنتجة الجماعية ، ولنجاح هذه المشاريع لابد من التركيز على التدريب أولاً لتنافس المنتجات المحلية الإنتاج القادم من الخارج .
- ٥- لابد من وجود علاقة واضحة ومحددة بين العاملين وأصحاب العمل تنظم حقوقهم المتساوية في الأجر والامتيازات وتشكل حماية لهم من بطش أصحاب القطاع الخاص.
- ٦- إعادة النظر في النظام التعليمي بالتركيز على تنمية القدرات والمهارات أكثر من النظام الذي يقوم على حفظ المعلومات وأن ينال التدريب الأولوية في الجامعات والمعاهد وكذلك التركيز على التعليم المهني والتقني الفني أكثر من التعليم الأكاديمي.
- ٧- التركيز على توظيف الخريجين وفقاً لمؤهلاتهم العلمية ووفقاً للتخصص الدقيق اتباعاً للقاعدة الادارية وضع الشخص المناسب في المكان المناسب .
- ٨- تقديم برامج إعلامية تركز على القيم الفاضلة للمجتمع السوداني وكيفية تدعيمها
- و التأمين الإجتماعى حيث إرتفع من ٩٠ جنيه الى ١٢٩ جنيه والحد الأعلى من ٤٤٢ جنيه الى ٦٢٠ جنيه<sup>(٢٥)</sup> كما تضاعف الصرف الفعلي ٤ مرات من حوالي ١٠ مليون جنيه الى حوالي ٤٠ مليون جنيه<sup>(٢٦)</sup>.
- ٦- التأمين الصحي حيث أن التغطية السكانية للتأمين الصحي زادت من ٥,٦ مليون نسمة الى ٨,٩ مليون نسمة بمعدل نمو ١٥,٧٪ سنوياً منهم ٤٠٪ من القادرين على دفع الاشتراكات من العاملين في القطاع العام والخاص و ٦٠٪ من المكفولين بواسطة تنظيمااتهم أو تأمين حر وبلغت نسبة كفالة الأسر الفقيرة وأسر الشهداء والمكفولين من المعاشين ٩٪<sup>(٢٧)</sup>.
- ٧- تبنى البنك المركزي السوداني إستراتيجية التمويل الأصغر لمساعدة الفقراء ولدعم الشرائح الضعيفة في المجتمع وذلك بتمويل المشاريع الصغيرة حتى يتحولوا من متلقين للمساعدات الى منتجين وإخراجهم من دائرة الفقر مع انشاء بنك خاص بهذا الامر .

## الخاتمة

### المعالجات المقترحة :

- ١- زيادة الضغط على القطاع الخاص لتوفير وظائف حتى تسهم في التقليل من حدة البطالة.
- ٢- عند خصخصة المؤسسات تحول بعض الأسهم للعاملين في المؤسسة حتى يكونوا شركاء فيها .

- (٩) وثيقة الأمم المتحدة ، العام ٢٠٠٠ م .  
(١٠) ناصر عبيد الناصر ورقة بعنوان ثقافة الإصلاح في مواجهة ثقافة الفساد ، ٢٠٠٦ م .  
(١١) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية وشئون المرأة والطفل، تعريف وقياس الفقر والجهود الوطنية المبذولة لمكافحته ص ٢١ .  
(١٢) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ٢١ .  
(١٣) سوزان شاتلي ، الى أي مدى نجحت برامج التصحيح التي ساندتها صندوق النقد الدولي التمويل والتنمية مج ٣٣ ، العدد ٢ واشنطن ، ١٩٩٦ م ، ص ١٥ .  
(١٤) تقرير وزارة الرعاية ، ص ٧ .  
(١٥) صالح نعمى ، التكيف الهيكلي في افريقيا جنوب الصحراء ، القضايا السياسية والتحديات في التسعينات ، التمويل والتنمية مج ٢٦ ، العدد ٣ ، واشنطن ١٩٨٩ ، ٣١  
(١٦) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ١٩ .  
(١٧) باتريشيا أبو نسوجا ومحمد العريان م س ن ، ص ٤  
(١٨) هبة أحمد نصار، بعض الآثار الاجتماعية لبرامج الإصلاح الإقتصادي في مصر ، م س ن ، ص ١١١  
(١٩) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ٢١ .  
(٢٠) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ص ٢٣ .  
(٢١) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ص ٢٨ .  
(٢٢) الانترنت - ورقة بقلم مغاوري شلبي على .  
(٢٣) برهان غليون ، م . س . ن ، ص ٢٤١ .  
(٢٤) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ٢٤ .  
(٢٥) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ٤٠ .  
(٢٦) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ٤٠ .  
(٢٧) تقرير وزارة الرعاية الاجتماعية ، ص ٤٢ .  
(٢٨) جودة عبد الخالق « مصر وصندوق النقد الدولي ، آليات التبعية في التطبيق

ورفع الروح المعنوية للمواطنين ورفع الحس الوطني والوازع الديني .

٩- التركيز على البحوث والدراسات العلمية الدقيقة لدراسة كل أثر من الآثار الاجتماعية لسياسة إعادة الهيكلة وما ترتب علي ذلك من ممارسات فاسدة وقيم مفارقة للقيم الاسلامية مع وضع المعالجات المناسبة .  
وبالله التوفيق

**الهوامش :-**

(1) Hamilton .c(1989)  
TheIrrelevance Economic  
Leberali z ationin the Thir  
Worlekm Wor36 Derels Pmont  
vol . 17.No10

- ترجمة أ.د. محمد هاشم عوض . جامعة الخرطوم  
(٢) عبد المطلب عبد الحميد ، العولمة واقتصاديات البنوك ، الدار الجامعية ، ٢٠٠١ م ، ص ٢٠٣  
(٣) شريك باير ، فخ القروض الخارجية ، صندوق النقد الدولي والعالم الثالث ، ترجمة بيار عقل ، دار الطباعة ، بيروت ، ١٩٧٧ ، ص (٢٠٤) - (٢٠٥) .  
(٤) فهد الفانك ، أزمة المديونية الخارجية ، نحو سياسات عربية بديلة ، المستقبل العربي . السنة ١٢ ، العدد ١٣٣ ، بيروت ، ١٩٩٠ ، ص ٧٤ .  
(٥) د.محمد حسن الجاك ، تجربة الخصخصة في السودان ؟ ، جريدة الأيام ، عدد الأربعاء ٢٩/٧/٢٠٠٨ م / العدد ٩١٧٠ .  
(٦) موقع المعرفة على الانترنت ، ملفات خاصة ، العام ٢٠٠٢ م ، شروط الديون الخارجية .  
(٧) المعرفة - سبق ذكره .  
(٨) المعرفة .